خادم الحرمين الشريفين:

التعليم في المملكة نموذج متميز وركيزة رئيسية للبناء والتنمية

إعداد: علاء الدين الخطيب

حقق التعليم العام بالمملكة قفزات كبيرة، وحققت النقلة الحضارية التي شهدها التعليم العام منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - العديد من المنجزات الكبرى التي تأتي منسجمة ومواكبة لإنجازات هذا الوطن التي يشهدها العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني رعاهم الله، وهي ترجمة للتوجهات السامية من أجل الاستثمار الأمثل في الإنسان باعتباره الثروة الأهم في وطننا، ولبناء جيل قادر على ممارسة دوره في المساهمة في دفع عجلة التنمية.

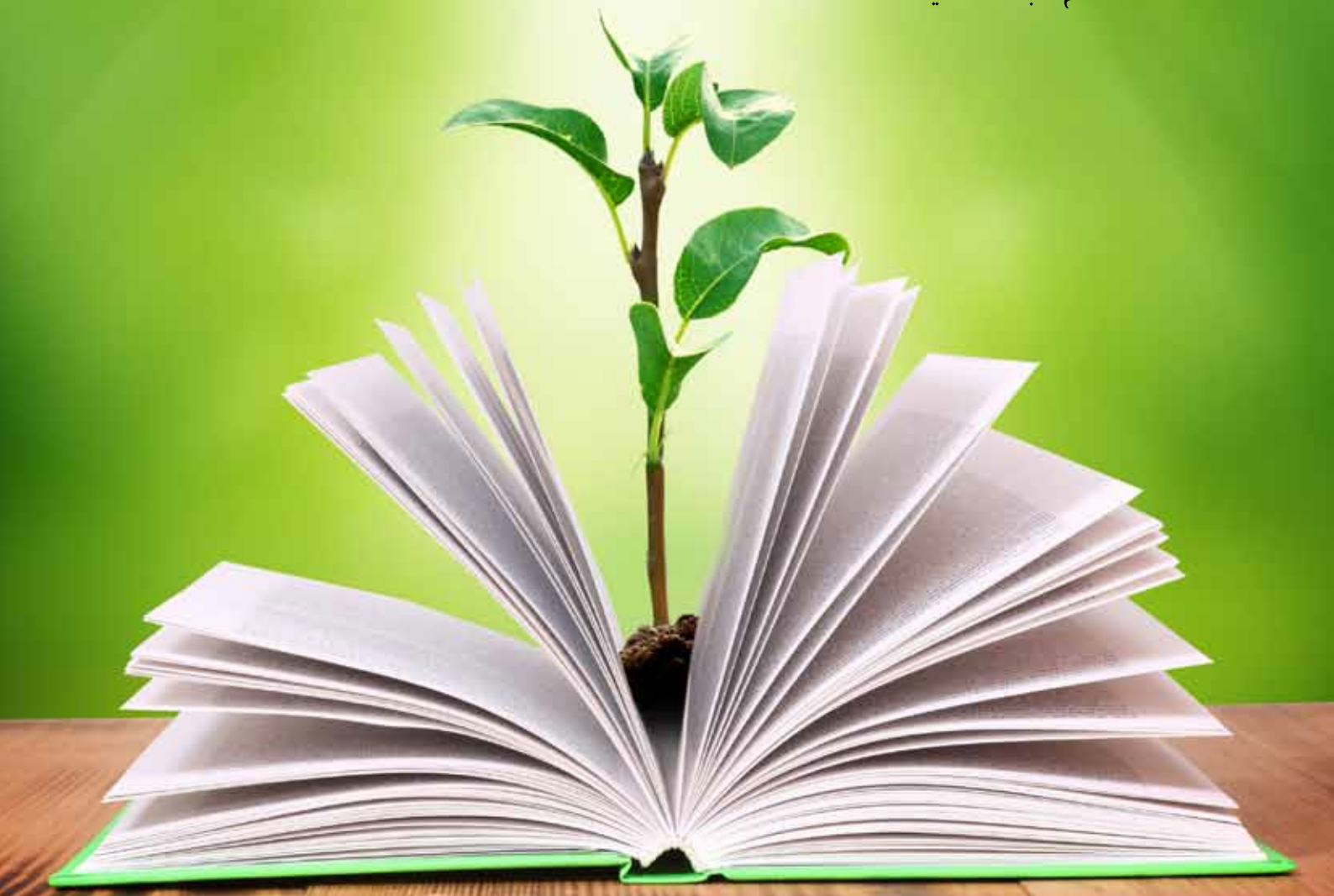

وسجل التعليم العام في المملكة إنجازات كبيرة في شتى المجالات، وشهد القطاع في عهد خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - أضخم البرامج التعليمية التطويرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التربوية، وتطوير البرامج والممارسات التربوية لتحقيق مخرجات تعليمية تنسجم مع اقتصاد المعرفة، وتوفير بيئات تعليمية ملائمة، ولقد كان التعليم النوعي بالمملكة الشغل الشاغل لخادم الحرمين الشريفين، حيث قال حفظه الله في التعليم: «التعليم في المملكة نموذج متميز وركيزة رئيسية للاستثمار والتنمية، والأجيال القادمة هم الثروة الحقيقية، والاهتمام بهم هدف أساسي».

مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام

وفي عالم تتسابق فيه بلدان العالم للوصول إلى أعلى درجات التنافسية والتقدم في المجالات جميعها، أتت رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لبناء بلد يضاهي الدول المتقدمة، ومواطن سعودي منتج يسهم في تقدم الحضارة البشرية من خلال إطلاق مشروعات تعليمية وبرامج تنموية كبيرة في أهدافها وحجمها، تهيئ المملكة العربية السعودية لتكون موطن حضارة ورفاهية ونمو وازدهار.

ولقد سعى خادم الحرمين إلى تطوير التعليم بعدد من المشاريع أهمها وأكبرها «مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام» ويأتي استجابة لتطلعات حكومة خادم الحرمين الشريفين، وتنفيذًا لسياسة التعليم في المملكة التي تؤكد ضرورة مواكبة التطور العلمي والتقني، كما يأتي استجابة لمتطلبات وثيقة التعليم التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستجابة لخطة التنمية الثامنة وتطلعات المواطنين التي عبروا عنها خلال اللقاء السادس للحوار الوطني الذي عقد عن «التعليم.. الواقع وسبل التطوير»

وأحدث خادم الحرمين الشريفين بمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام، نقلة نوعية لبناء إنسان متكامل، حيث يعد المشروع الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم ٢٤ محرم ١٤٢٨هـ نقلة نوعية في مسيرة التعليم، فهو مشروع نوعي يمتاز عن المشاريع التعليمية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم، ويصب في خدمة التعليم وتطوره في المملكة لبناء إنسان متكامل من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية.

وقد حمل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم مسؤولية الإسهام الفعّال لتلك الرؤية التي يقودها خادم الحرمين للنهوض بتعليم متميز يكتسب من خلاله طلاب المملكة وطالباتها القيم والمعارف والمهارات والاتجاهات التي تؤهلهم للقرن الحادي والعشرين، ومن هذا المنطلق سعى ويسعى مشروع «تطوير» لإكساب الطلاب والطالبات والمعلمين المهارات المطلوبة لكي يسهم بفاعلية في تعامل المملكة مع هذه التحديات بما يحقق القيمة المضافة والتنمية المستدامة، فتبنى المشروع مجموعة من المبادرات لتطوير التعليم العام التي تهدف من خلال «تطوير» إلى الإسهام الفعال في الرفع من قدرة المملكة التنافسية، وبناء مجتمع المعرفة من خلال مجموعة من البرامج، تشمل: بناء نظام متكامل للمعايير التربوية والتقويم والمحاسبية، تنفيذ برامج رئيسة لتطوير التعليم، منها: التطوير المهني المستمر للعاملين في التعليم جميعهم، تطوير المناهج ومواد التعلم، وتحسين البيئة المدرسية لتعزيز التعلم، توظيف تقنية المعلومات لتحسين التعلم، والأنشطة غير الصفية والخدمات الطلابية.

> شهد قطاع التعليم في عهد خادم الحرمين أضخم البرامج التعليمية والتطويرية.

التعليم محور التنمية

وانسجامًا مع مرتكزات مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم فإن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم يطلق تأكيداته بأن التعليم العام هو محور التنمية الأول في مختلف أنشطة وخطط الدولة منذ توحيدها قبل ٨٤ عامًا، ووزارة التربية والتعليم ماضية في تنفيذ استراتيجية تطويرية تم إعدادها بعناية بالتشارك مع مؤسسات المجتمع وصُناع القرار، والطموحات لا حدود لها في أن نعايش تعليمًا متقدمًا يتفق مع آمال وتطلعات الملك والمواطن، حيث تتضمن الخطة جملة من المشروعات الكبرى التي تتمحور حول إعداد جيل التنمية، من خلال الاهتمام ببناء شخصية الطالب وتعميق المسؤولية فيه بوصفه عنصرًا رئيسًا مشاركًا في بناء الوطن، بدءًا من مرحلة رياض الأطفال التي أفردت لها الوزارة مشروعًا تشجيعيًا بالغ الأهمية، ووصولاً إلى المرحلة الثانوية المؤهلة لدخول الشباب مرحلة التعليم الجامعي أو الاتجاه لسوق العمل.

وبين سموه أن السياسة التعليمية في المملكة وعت منذ وقت مبكر لقيمة المواطنة، حيث تم تأسيس أول مقرر يعنى بهذا الاتجاه عام ١٣٤٨هـ بعنوان «الأخلاق والتربية الوطنية» وتم توظيفه لإبراز الخصال الأخلاقية والوطنية العليا وفق مدلولات عميقة مستمدة من ديننا وأخلاقنا.

ويرى سموه أن الجهود تعمل اليوم على تعزيز مفاهيم التربية الوطنية التي تتمحور حول الوعي بقيمة الإنسان ومكانة الفرد السعودي وقيمة الوطن ومكتسباته ودور العمل الجماعي في صناعة المستقبل الأفضل لبلادنا، التي أكرمها الله بعدة مزايا من أهمها: احتضانها للحرمين

الشريفين والوفرة الاقتصادية والتنوع الثقافي والمساحة الجغرافية واللحمة الاجتماعية المميزة.

وقال سموه: إن هذه المزايا تعد فرصة أمام التربويين للمشاركة في التنمية الوطنية، وأن تظل الانتماءات المتنوعة مهما كانت - في حدودها الدنيا - وتصبح الكلمة العليا للثوابت الكبرى «الاعتزاز بالدين والولاء للملك والانتماء للوطن» وأن نسعى بكل حماسة إلى صناعة أنموذج تعليمي متفرد تنطبق عليه شروط الوطنية الناضجة الخالية من الشوائب، على قاعدة أن المواطنة ليست نصًا يحفظ أو يتم الحوار حوله، وإنما هي رؤية ومنهج يؤمن به الجميع ويُطبقونه، ويتأكد ذلك من خلال تأهيل النشء ليعي ويؤمن بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه.

تطوير مناهج التعليم العام

والمتابع للجهود المنصبة نحو تطوير المناهج التعليمية يجد أن مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام ركز على تحقيق هذا الهدف من خلال رسم أكثر من ١٥ آلية للتنفيذ، وشددت مسودة المشروع الشامل لتطوير المناهج على أن هذا التطوير جاء بعد دراسة واقع التعليم والتوصل إلى ضرورة التطوير الذي يراعي تلبية حاجات المتعلمين والمجتمع، والتهيئة لسوق العمل عبر تطوير العملية التعليمية بجميع عناصرها من مناهج ومعلمين واستراتيجيات تدريس وبيئة تعليمية تقنية بما يتناسب مع التقدم العلمي والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات العالمية وإدخال تنمية مهارات التفكير والحياة في إطار القيم والثوابت التي نصت عليها سياسة التعليم في المملكة، وتضمنت الأهداف العامة للمشروع الشامل لتطوير المناهج إدخال القيم الإسلامية والمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية اللازمة للتعلم وللمواطنة الصالحة والعمل المنتج، والمحافظة على الأمن والسلامة والبيئة والصحة وحقوق الإنسان إلى المناهج، وكذلك مهارات التفكير وحل المشكلات والتعلم الذاتي والتعاوني والتواصل مع مصادر المعرفة.

> حققت المرأة عدة نجاحات، بعد القرارات والأوامر الملكية التي استهدفت تعزيز مكانتها.

تهيئة بيئة التعليم

ولأهمية أن يكون التطوير شاملاً الإنسان والمكان فقد سعت حكومة خادم الحرمين الشريفين نحو التوسع في استبدال المباني المستأجرة وإنشاء مبان لأغراض التعلم، حيث كشف تقرير أعدته إدارة شؤون المباني بوزارة التربية والتعليم عن استمرار الوزارة في تفعيل الخطة الوطنية للاستغناء عن المباني المستأجرة وإنشاء مبان حكومية بدلاً منها، وأنه جار تنفيذ ١٩١٥ مشروعًا مدرسيًا للبنين والبنات حاليًا، ومن المقرر أن تنتقل إليها ٢٨٧٣ مدرسة، منها ١٦٤٠ مدرسة مستأجرة، ومن المتوقع أن يستفيد منها ٥ ملايين و٧٤٥ ألف طالب وطالبة، إضافة إلى مباشرة ٤٥ لجنة فنية تتبع للإدارة العامة لشؤون المباني زيارات ميدانية واتخاذ إجراءات علاجية لتطوير المباني المدرسية بعد الكشف على المباني المدرسية ومدى صلاحيتها، وسترتفع المباني الحكومية إلى نحو ٩٢٪ من إجمالي المباني المدرسية للبنين والبنات، لتقترب الوزارة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية للتخلص من المستأجرة.

لقد أسهمت هذه المشاريع بحسب التقرير في خفض المباني المستأجرة إلى ٢٠٪ على مستوى المملكة بعد أن كانت تصل إلى ٤١٪ خلال عام ١٤٣٠هـ، كما تم الاستغناء عن ٣٠٢٩ مبنى مستأجرًا منها ٨٤٧ مبنى متدني الجودة، وترميم وتأهيل نحو ٦٣٠٠ مبنى مدرسي خلال السنوات الخمس الماضية، وتوحيد أساليب التشغيل والصيانة وتطوير العقود والمواصفات والمقايسات بما يضمن جودة الأعمال المنفذة، وذكر التقرير أن الوزارة وضعت آلية موحدة لمعالجة التعثر، وفرضتها على إدارات التربية والتعليم، ومنحتها صلاحية مطلقة للتعامل مع عقود المشاريع التعليمية والمدرسية المبرمة مع المقاولين نتيجة تعثر العديد من المشاريع التعليمية في مختلف المناطق بسبب الإخلال الواضح من بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية، وفوضت الوزارة إدارات التربية والتعليم بصلاحيات سحب أي مشروع من المقاولين المماطلين والمتأخرين وفق لائحة العقود المبرمة بعد توجيه الإنذارات النظامية.

تعليم البنات

لا يمكننا أن نحكم على المرأة وما وصلت إليه اليوم دون أن نمر على مرحلة قبل أكثر من (٨٠) عامًا، حين كانت الأم والزوجة والأخت فقط، حين كانت في منزلها تسمع ولا تتكلم، وتفهم ولا تشارك، وتحلم ولا تحقق، وتتمنى ولا تنال، كانت ابنة زمانها وواقعها صبورة تترقب، ذكية تنتظر، كانت اجتماعيًا ذات حضور بهي، تشارك الرجل في الكفاح عبر الصناعات المنزلية البسيطة كالسدو والغزل والنسيج، كانت تحتال على

ظروف المعيشة الصعبة بكل ما أوتيت من طاقة وعزم، لكنها كانت من خلف إلى خلف، لا رأي لها، ولا خطط من أجلها، وحين كانت كل القرارات في يد الرجل كانت قابعة بانتظار أن يتذكرها بقرار، وينتشلها من جهلها وقلة حيلتها، ليعبر بها آفاق مستقبل تكاد تراه على مرمى حجر، لكنها لا تعرف متى وكيف ستصل إليه.

كان تهميش المرأة حقيقة لا يمكن انكارها، وما ظهور بعض الحالات الفردية الناجحة في البدايات الأولى للمملكة إلاّ تأكيدًا على ذلك، إلاّ أن هناك من نادى بتعليم الفتاة، ليكون مؤشرًا على الرغبة الكامنة والإرادة المستترة خلف ضعف الامكانات والممكنات، كما أن تعليم بعض الأهالي بناتهن خارج المملكة كان مؤشرًا اجتماعيًا هامًا تلقفه الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- وبنى عليه ومن بعده أبناؤه أسس دعم المرأة، بل ومدّوا من خلاله اليد لانتشالها من القاع وإخراجها إلى حيث يليق بها.

لقد حظي تعليم الفتاة في المملكة بنفس الاهتمام الذي ناله تعليم البنين، وقد صدر الأمر الملكي بإنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات في ١٣٧٩/٤/٢٠هـ، وقد شملت القطاعات التعليمية للرئاسة دور الحضانة ورياض الأطفال والتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، ومراكز للتدريب على التفصيل والخياطة والمعاهد الثانوية المهنية، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، والتعليم الخاص، والكليات المتوسطة، ومدارس محو الأمية والتعليم الأهلي.

وقد تم دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات بوزارة المعارف بموجب الأمر الملكي ذي الرقم أ/٢ في١٤٢٣/١/١٠هـ القاضي بدمج الرئاسة العامة لتعليم البنات بوزارة التربية والتعليم وتعيين نائب لوزير التربية والتعليم لشؤون تعليم البنات توحيدًا للإجراءات الإشرافية والإدارية.

وبعد هذا الدمج شهد التعليم العام في المملكة في السنوات الأخيرة نقلة نوعية تركزت أهم ملامحها في إيجاد خطة استراتيجية لتطوير التعليم العام تختص بالعملية التعليمية المشمولة بالمنهج من خلال البيئة التعليمية بكافة عناصرها، وتطبيق الاختبارات الوطنية والتقويم الدوري لمستوى الأداء العام للطلاب والطالبات ومقارنتها بمخرجات المراحل الدراسية لتحديد اتجاهات التطوير، وتقديم المعالجات وفق البناء العلمي للمقررات الدراسية وكذلك أداء المعلمين والمعلمات ووسائل التدريس، إضافة إلى الاتجاه نحو التوسع في مراحل الطفولة المبكرة بشكل مرحلي، كما بدأت وزارة التربية والتعليم في تنفيذ رؤية تعتمد تدريب المعلمين وإنشاء المراكز العلمية والتوسع في المنافسات المحلية وكذلك المشاركة في المنافسات الإقليمية والدولية، إضافة إلى التحسين

> الخطة الوطنية أسهمت في الاستغناء عن مباني المدارس المستأجرة.

الشامل لبيئة التعليم العام وكذلك التربية الخاصة وفصول الدمج وفق البناء المعرفي والسلوكي.

تمكين المرأة وتفوقها

عندما فُتح المجال أمام المرأة تمكنت من تحقيق عدة نجاحات لافتة، خاصةً في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- حيث توالت القرارات والأوامر الملكية التي تستهدف الرفع من شأن المرأة السعودية وجعلها شريكًا أساسيًا في برامج التنمية، حيث أعاد تشكيل مجلس الشورى وعيّن ٣٠ سيدة في المجلس لأول مرة في تاريخ المملكة بنسبة ٢٠ في المئة من أعضاء المجلس. كما أعطى للمرأة الحق في الترشح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية.

العديد من السعوديات تقلدن مناصب عليا، فكانت الدكتورة نورة الفايز أول امرأة تعيّن في منصب نائب وزير، فضلًا عن تعيين عدد من النساء في منصب وكيل وزارة، واستفادت النسوة من برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، حيث قفزت أعداد الإناث السعوديات الدارسات في الخارج من أربعة آلاف إلى ٢٧٥٠٠ مبتعثة.

وفي هذا الصدد تقول د.حنان بنت عبدالرحيم الأحمدي - عضو مجلس الشورى، إن المرأة السعودية حققت خلال ثمانين عامًا ما استغرقت نساء العالم قرونا من الزمان لتحقيقه، ولعل أهم إنجاز حققته المرأة السعودية هو مستوى التعليم، حتى تقلصت الفجوة بين الذكور والإناث في جميع مراحل التعليم، وصولًا الى التعليم العالي، على الرغم من أن تعليم الفتاة في المملكة لم يبدأ إلاّ منذ خمسين عاما تقريبًا، إلاّ أنها تمكنت بفضل الله ثم بدعم من مجتمع كريم طالما اعتز بنسائه من تحقيق التفوق الأكاديمي والعلمي؛ وهذا في ظني حجر الزاوية في بناء الثقة في المرأة السعودية.

لو تأملنا حصيلة هذه المسيرة حسب ما تراه د.حنان «لوجدنا أن انطلاقة المرأة السعودية إلى الفضاء العام لم تتحقق بشكل واسع إلاّ من خلال بوابة التعليم والإنجاز العلمي، فعلى الرغم من أن المرأة موجودة في مجتمعنا في مجالات عدة لعل أبرزها العمل الاجتماعي والتربوي، والذي كان للمرأة إسهامات قيمة فيه، إلاّ أن النجاحات العلمية هي التي لفتت الانتباه لها عالميًا.

وترى د.حنان أن البحوث والدراسات والاكتشفات العلمية والاختراعات التي حققتها المرأة على الصعيد العالمي مكنتها من نيل الثقة محليًا؛ لأن مجتمعنا يحترم العلم والتفوق العلمي ويفخر بأبنائه وبناته المنجزين، مشيرةً إلى أنه لو تأملنا مسيرة المرأة لوجدنا أن ثقة الدولة فيها كانت دائمًا الضمير المستتر الذي حرّك العديد من المبادرات الداعية لتمكينها، مؤكدةً أن ثقة الدولة كانت حاضرة دائمًا في مختلف المراحل المفصلية في مسيرتها، بدءًا من قرار تعليم الفتيات الذي واجه معارضة شديدة من فئات في المجتمع، وانتهاءً بقرار تعيين ثلاثين امرأة في مجلس الشورى.

لم يكن التمكين بالنسبة للمرأة خروجًا عن العرف المجتمعي، بالعكس كان ولا زال بدعم ومباركة ومساندة ولاة الأمر، حيث استطاعت بجهود حثيثة أن تضع اسمها بارزًا قويًا على خريطة الوطن، لا مجال للتشكيك في قدراتها أو التقليل من قيمتها وعطائها، فهي تفكر وتبدع وتخطط وتتخذ القرار، بل وتنفذ وتتابع وتنجز ما هو مطلوب منها وأكثر.

مخرجات تتعدى الحدود

أصبح طلاب التعليم العام بعد كل ما مروا به من مراحل تطويرية يحققون إنجازات عالمية في المحافل الدولية وضعت المملكة في مراكز متقدمة، حصد خلالها الطلاب والطالبات ميداليات وشهادات تقدير في الأولمبياد الدولي لمختلف العلوم كالرياضيات والفيزياء والعلوم وغيرها، وفي كل عام يشاركون في معرض إنتل إيسيف الدولي للعلوم والهندسة (ISEF)، والمعرض الدولي للاختراعات والابتكارات والتقنية (ITEX).

وكل الإنجازات التي يحققها نوابغ الوطن تجعل المملكة بفضل الله ثم بفضل عطائهم تخطو عدة مراكز للأمام، ففي آخر مشاركات عالمية تساوت المملكة مع الصين في عدد الجوائز لتحتل الدولتان المركز الثالث، بعد الولايات المتحدة وكندا.

> تقوم سياسة التعليم في المملكة على مواكبة التطور العلمي والتقني.
>
> (مشروع آفاق).. خطة التعليم العالي للخمس والعشرين سنة القادمة

وتقدمت المملكة بهذا النجاح على دول صناعية كبرى لها باع طويل في مجال الابتكار والإبداع والاختراع ورعاية الموهوبين مثل فرنسا وألمانيا، وكذلك تصدرت جميع الدول العربية والإسلامية المشاركة في المعرض، كما تألق الطلاب السعوديون للعام السابع على التوالي في سماء إنتل إيسيف كرس وجودهم على خريطة الإبداع العالمي، بحصول المملكة على ثماني جوائز في المعرض الذي استضافته مدينة فينيكس بولاية أريزونا الأمريكية خلال الفترة ١٢-١٨ مايو ٢٠١٣م، ويعد أكبر تجمع طلابي عالمي في مجال العلوم والهندسة، ومثل المملكة فيه وزارة التربية والتعليم ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع «موهبة»، بفريق ضم ٢٢ طالبًا وطالبة، تنافسوا على جوائز المعرض بـ١٨ بحثًا في ١٢ مجالاً علميًا.

التعليم العالي إنجازات وتطلعات

يعتمد تقدم كل أمة على مدى ما تحققه من بناء وتطوير لمواردها البشرية، ويمثل التعليم العالي أحد أهم وسائل إعداد الموارد البشرية وهو ما يمثل استثمارًا استراتيجيًا لكل بلد، ومن خلال برامج التعليم

العالي، تتمكن كل أمة من سد احتياجاتها من القوى العالمة والأيدي الماهرة التي تتطلبها سوق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية.

وفي المملكة العربية السعودية، تحقق للتعليم العالي قفزات نوعية وكمية استرعت انتباه المهتمين بشؤون التعليم العالي في مختلف دول العالم، وأدخلت وزارة التعليم العالي تغييرات جذرية للوصول إلى هيكلة جديدة للجامعات في بلادنا الغالية بحيث تتناسب مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي، عبر مجموعة من البرامج والإجراءات والخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى لتشمل عددًا من المحاور، أبرزها سبعة محاور هي: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة، التمويل، البحث العلمي، الابتعاث، وأخيرًا التخطيط الاستراتيجي.

ويتمثل التحدي الحقيقي اليوم لمؤسسات التعليم العالي الجامعي في تطوير اقتصاديات المعرفة والتي تمثل «الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة».

ولتحقيق ذلك، سعت وزارة التعليم العالي نحو توجيه منظومة التعليم العالي السعودية لعقد شراكات حقيقية مع قطاع العمل، بحيث تكون الجامعات مراكز بحثية لإنتاج المعرفة وذلك بتطوير البرامج وأساليب تقديمها لتزويد طالب اليوم بالمعرفة والمهارات اللازمة التي تمكنه من الدخول في سوق العمل المعتمد على اقتصاديات المعرفة.

وقد انطلقت الوزارة والجامعات في التعامل مع قضية الجودة من بعدين مهمين، أولهما رفع الكفاءة الداخلية للجامعات عن طريق ضمان جودة مدخلات التعليم، وهو ما تم لتحقيقه إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي عام ١٤٢١هـ. وثانيهما رفع الكفاءة الخارجية بالجامعات عن طريق ضبط المخرجات والتحقق من جودتها، وتحقيق الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي للجامعات. وتم لتحقيق ذلك إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام ١٤٢٤هـ لتكون الجهة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي.

وفي إطار دعم جهود الجامعات ومؤسسات التعليم العالي للوصول ببرامجها إلى مستويات متقدمة، اتخذت الوزارة عددًا من المبادرات النوعية التي ترمي إلى رفع مستوى الجودة في الجامعات وتمثل ذلك في ثلاثة مشروعات رئيسة. أولها مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس، وثانيها دعم إنشاء مراكز للتميز العلمي والبحثي في الجامعات. إضافة إلى ما هو معتمد لها في ميزانياتها. أما المشروع الثالث فهو الإسهام مع الجامعات في دعم الجمعيات العلمية.

ولتنويع مصادر المعرفة في إعداد الموارد البشرية، جاء برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. فقد خصصت الدولة أكثر من سبعة مليارات ريال للابتعاث للجامعات المرموقة في عدد من الدول المتقدمة على مدى خمس سنوات. ولأن البحث العلمي مكمل للنشاط التعليمي ورافد مهم له في الجامعات بصفته ركيزة التطوير

> حظي تعليم البنات بنفس الاهتمام الذي ناله تعليم البنين.

والتقدم في كل مجالات العلوم، ولكونه وسيلة ترسيخ مفاهيم اقتصاد المعرفة المثلى، فقد سعت الوزارة لتعزيز دور الجامعات في خدمة البحث العلمي من خلال تطوير مراكز البحث العلمي فيها. ومن أنماط التطوير الحدائق العلمية وحدائق التقنية وحاضناتها، ومنها وادي الظهران للتقنية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومشروع كسب بجامعة الملك سعود ومشروع الحديقة العلمية المتطورة بجامعة الملك عبدالعزيز.

وللاستمرار في تطوير منظومة التعليم العالي السعودي، فقد شرعت الوزارة في إعداد خطة استراتيجية مستقبلية للتعليم الجامعي للخمس والعشرين سنة القادمة، وهو المشروع الذي اتخذ اسم (مشروع آفاق). لقد عكست هذه التطورات الكبيرة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية الرعاية الكريمة والاهتمام الكبير من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والحكومة السعودية الرشيدة.

المصادر:

- موقع وزارة التربية والتعليم الإلكتروني.
- موقع وزارة التعليم العالي.
- تقارير صحفية.
- مقدمة كتاب (التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تقرير موجز ١٤٢٨هـ) بقلم معالي وزير التعليم العالي د. خالد بن محمد العنقري.